

السيرة الذاتية

الاسم : هند سند فالح المنسعود

الرقم المدني : ٢٥٩٠٤١٣٠٠٠٩٦

الجنسية : كويتية

تاريخ الميلاد : ١٩٥٩/٤/١٣

أولاً : المؤهل الدراسي :-

ليسانس حقوق وشرعية من جامعة الكويت (يونيو ١٩٨١)

ثانياً : المناصب الرسمية :-

- تم تعييني بوزارة المواصلات كباحث قانوني بتاريخ ١٩٨١/١١/٧ .
- مديرة للشئون القانونية منذ ١٩٨٨/٥/٣ وحتى تاريخه .
- تم تكليفي خلال الفترة ١٩٩٥/١/٩ إنشاء وتنظيم مكتب للتحقيقات الإدارية حيث كانت للتحقيقات وقتها بمجرد مراقبة بالشئون الإدارية .
- والله الحمد وبفضل جدارتي بالعمل تم دمج إدارة المطالبات المالية بمراقبتها ومكتب التحقيقات الإدارية (الذي كان على مستوى إدارة) وإدارة الشئون القانونية بمراقبتها تحت لواء واحد وهي إدارة الشئون القانونية .
- للثقة في شخصي تم تكليفي بالإضافة إلى عملي لإدارة شئون الموظفين أثناء إجازات مدير الإدارة .
- انتدبت للتدريس في كلية الدراسات التجارية للعام ٩٢/٩١ .
- التكليف بمهام وكيل وزارة مساعد لقطاع الشئون الإدارية والقانونية منذ ٢٠٠٦/٨/١٥ وحتى ٢٠٠٧/٩/٢٣ .
- التكليف بمهام وكيل وزارة مساعد لقطاع الإدارية منذ ٢٠٠٧/٩/٢٤ حتى ٢٠٠٩/٢/١٥ .

ثالثا : المهمات واللجان :-

أ - المهمات :-

- تمثيل الوزارة باجتماعات اللجنة القانونية لمجلس الوزراء لدراسة الصلاحيات التكميلية والجمالية والفرعية والثأوية التي يمكن تفويضها للمحافظين .
- تمثيل الوزارة في لجنة حماية الأموال العامة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء بصفة دورية .
- المشاركة بأعمال فريق العمل المشكل بالقرار رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٥ الصادر من معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٩ بشأن دراسة الشكوى موضوع التقرير الرابع عشر للجنة العرائض والشكاوي بمجلس الأمة .
- المشاركة في الوفود المشكلة لحضور :-
 - اللجنة القانونية للمنظمة الدولية البحرية (أيمو) بلندن وترأس معظمها .
 - مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين والمنظمة البحرية الدولية بشأن الامتيازات والرهون البحرية بجنيف .
 - المؤتمر الدولي بشأن إزالة الحطام لسنة ٢٠٠٧ الذي عقد بكينيا ١٤-١٨/٥/٢٠٠٧ وترأس وفد الكويت .
 - الاجتماعات التحضيرية لإعداد مسودة عقد مشروع الكيبل البحري بالجمهورية الإسلامية الإيرانية .
 - اتفاقات تنظيم النقل البري الدولي للركاب والبضائع بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية وأخرى بدولة رومانيا ودولة بلغاريا .
 - الاجتماعات التحضيرية التي عقدت بالأمم المتحدة لجامعة الدول العربية لمجلس وزارة الاتصالات العرب .
 - مؤتمرات المنلوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) والتي عقدت في نيس وجنيف والمغرب وتركيا .
 - وغير ذلك من المؤتمرات والاجتماعات العديدة داخل الكويت (قراراتها مرفقة) .

ب. اللجان :-

- عديد من اللجان ما أمكنني حصره وعلى سبيل المثال :-
- لجنة لمراجعة وتعديل مشروع قانون النقل البري .
- لجان عديدة للإعداد والتحضير لمؤتمر المندوبين المفوضين للإتحاد الدولي للاتصالات .
- لجنة متابعة المزايدات الخاصة بالأجهزة والخدمات التي ستؤول للقطاع الخاص بالدولة .
- لجنة التنظيم والإشراف على استثمار مقاصف الوزارة .
- فريق عمل لإجراء التحقيق في الخلل الذي حدث في برامج المقسم الدولي (AXE) .
- لجنة لتقييم أداء إدارة شئون البريد .
- فريق العمل القانوني لإعداد مشروع قانون لإنشاء هيئة عامة للنقل والطرق برئاسة إدارة الفتوى والتشريع .
- لجنة للنظر في الخلاف القائم بين شركة {شبكة الخليج (الكويتية للكمبيوتر) وشركة شبكة الخليج .
- لجنة لوضع الأسس المحاسبية لخدمات التراسل الإلكتروني والخدمات المرتبطة به .
- لجنة فض التشابك بين أجهزة الوزارات بالدولة بديوان الموظفين .
- لجنة تطوير التعرفة للخدمات والاتصالات اللاسلكية والسلكية ودراسة الاقتراحات الخاصة بزيادة أو تخفيض أو تعديل الأسعار .
- معظم اللجان المشكلة للإشراف على شركات الاتصالات المتنقلة .
- لجنة متابعة خطة التنمية لوزارة المواصلات .
- لجنة الرد على الأسئلة البرلمانية .

رابعاً : الدورات التدريبية :-

أ - خارج الكويت :-

- البرنامج التدريبي حول صياغة العقود والأوراق القانونية والذي نظمته مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من: ٢٨ يوليو - ١١ أغسطس ٢٠٠١ في صلالة - غرفة تجارة وصناعة عمان . ٢٠٢٥
- دورات التحكيم { تحكيم ١ و ٢ بمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالبحرين } .

ب - داخل الكويت :-

- أ- برنامج المفاهيم الحديثة في القيادة ٢٥-٢٦/١١/١٩٩٥ .
- ب- برنامج إدارة الجودة الشاملة ١١-١٥/٥/١٩٩٦ .
- ت- برنامج التخطيط الاستراتيجي وإدارة الكوارث ١٠-١٢/٣/١٩٩٧ .
- ث- وغيرها من دورات في اللغات الانجليزية والفرنسية والمحاسبة العامة ... لرفع كفاءتي في أداء المهمات وفي المؤتمرات التي تعقد خارج الكويت .

خامساً :-

تم قيادنا كخبير معتمد بمارس ٢٠٠٩ لدى مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .